وهي زايدة على القدرة والارادة فان الارادة
بها التخصيص والقدرة هي القوة على فعل الشي
او تركه ونسبة الامرين اليها على السوا فليس
بها صدور احدهما وانما بها قبول الصدور
فهي مبدا القبول الصدور والتكوين مبدا نفس
الصدور والمحققون من الاشاعرة على انه
ليس في الازل الا مبدا الايجاد والاشقا والا
سعاد وغير ذلك ولا دليل على صفة اخرى
سوى القدرة والارادة فان القدرة وان كانت
نسبتها الى وجود الممكن وعدمه على السوا لكن
مع انضمام الارادة يتخصص احد الجانبين
وانما نص على الاشقا والاسعاد وان دخلا
في الايجاد اهتماما بشانهما ودخل في الجاير
رعاية الصلاح والاصلح اذ لو وجب عليه تعالى
ما هو الاصلح في حق العبد ما وقعت محنة وما
خلق الله تعالى الكافر الفقير المعذب دنياه
واخراه وما حصل الم للطفل لا تكليف عليه
ولما كانت بعض البهايم والطيور في غاية
الضعف والبلا ولما كان لطلب الهداية وكشفها
الفرضي لوجوب ايصال ما هو الاصلح للعبد
ولما بقي في قدرة الله تعالى بالنسبة الى مصالح
العباد

العباد شي اخر اذ قد اتى على ما في وسعه
من الصلاح الواجب ومن يقل فعل الصلاح
وجبا الا فله طلاق على الاله تعالى وهم
المعتزلة قد اساء حذف المفعول ورعاية
فقد اخذ الادبا اللائق بجنابه تعالى والا
لقيل له طلاق ايضا ففي الادبا استعارة بالكنا
ية وفي الاساءة استعارة تخييلية ثم الكلام
كناية عن عدم اتصافهم بالادب لانه يلزم من
اساءتك لغيرك بعده عنك ونفرته منك بل
لا يستطيع ان ينظر اليك وهي ابلغ من الحقيقة
يعني انهم اخلوا بالادب مع الله تعالى غاية
الاخلال حتى خلت قلوبهم عن بوارق الاجلال
وارتكبوا بدعة شنيعة وقوله فظيعة
وذلك لان من وجب عليه شي فهو مقهور ربما لا يصح
ان يراد بالوجوب عليه تعالى ما يستحق تاركه
الذم والعقاب كما في حق المكلفين وهو ظاهر
ثم بقي الان معناه لزوم صدور الاصلح
عنه بحيث لا يتمكن من الترك والا فلا معنى
للوجوب واقوى ما تمسكوا به في ذلك ان ترك
الاصلح يستلزم محالا من سفه او جهل او عبث
او بخل وظاهر انه رفض لقاعدة الاختيار
المحال

Copyright @ King Saud University